محضر الجلسة السابعة عشر

(اليوم الثالث)

من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر المنعقدة يوم الأحد الواقع في 24/ جمادى الأولى/ 1436 هجرية, الموافق 2015/3/15 ميلادية

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (9949) تاريخ 2015/3/8 المتضمن مشروع قانون اللامركزية لسنة 2015 (مع إعطائه صفة الاستعجال).

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (10163) تاريخ 2015/3/8 المتضمن مشروع قانون البلديات لسنة 2015 (مع إعطائه صفة الاستعجال).

السيد خميس عطية: شكراً سيدي الرئيس.

القانون الذي مررنا عليه وأنا رئيساً للجنة الإدارية ولم تسمح لي بالإدلاء برأيي، وأنا أتحفظ على تحويله للجنة مشتركة، سيما وأن الجنة القانونية عندها من القوانين ما يكفيها، واللجنة الإدارية وحسب النظام الداخلي قامت بإرسال كتاب إلى اللجنة القانونية وقامت اللجنة القانونية بإرسال مندوباً لها عضو مجلس نواب محترم يتابعنا باللجنة الإدارية لبحث هذه القوانين، أرجو من الرئاسة الجليلة عندما يكون هناك حديثاً بتحويل إلى اللجان أن تعطي رئيس اللجنة المختص بالحديث ليدلي بدلوه، وهذا أقل المطلوب، فما بالك بقانون عصري؟

السيد خميس عطية: المجلس كان سيصوت إما على اللجنة الإدارية أو اللجنة القانونية، فيفترض أنك أعطيت إما اللجنة الإدارية أو القانونية حتى يدلون بدلوهم، أما أن أسلوب القمع هنا بهذا المجلس فلماذا نأتي للعمل هنا؟ وأرجو أن تتحملني كثيراً سيدي الرئيس، ونحن نكن لك الاحترام ونكن للرئاسة الاحترام المقدر، وأن ما تم معاملتنا به اليوم في مجلس النواب لا يمكن أن نتعامل به كنواب، وأنا أطالبك في المكتب الدائم والمكتب التنفيذي أن نعقد اجتماعاً بما حدث هذا اليوم، فلا يجوز أن تُعامل النواب بهذه الطريقة.

السيد خميس عطية: أما بالنسبة لقانون البلديات، إن مشروع قانون البلديات من أهم القوانين المتعلقة بالعمل العام، لأنه ينظم عمل البلديات وصلاحياتها واختصاصها والانتخابات بها، وأنا دائماً أطالب

بتعزيز العمل البلدي وحل مشكلة البلديات، وإعطاء صلاحيات أكبر للمجالس البلدية، والتخفيف من صلاحيات وزارة البلديات المتغولة لصالح المجالس البلدية طبعاً، هذا سيكون من خلال مشروع القانون الذي سنحيله إلى اللجنة المختصة، اليوم كل بلدياتنا بحاجة إلى قانون يمنحها صلاحيات أكثر، وأول هذه البلديات أمانة عمان، التي أصبحنا نرى تراجعاً بخدماتها المقدمة للمواطنين، وأطالب وحسب النظام الداخلي بتحويل المشروع إلى اللجنة الإدارية صاحبة الولاية على هذا المشروع وفقاً للنظام الداخلي بالمادة (45)، والتي أناطت باللجنة الإدارية مهمة ودراسة القوانين التي تتعلق بالبلديات، وشكراً.